

النشاط الزراعي في عمان خلال الحقبة (3-6 هـ / 9-12 م)

**Agricultural activity in Oman and its impact on economic life  
During the period of the century (3-6 AH/9-12 AD)**

محمد عبد الله القدحاح

أستاذ مشارك قسم التاريخ والحضارة الإسلامية  
جامعة الشارقة

qadahat@hotmail.com

خالد بن محمد الرحبي

طالب دكتوراه (تاريخ)  
جامعة السلطان قابوس

kmalrahbi42@gmail.com

علي بن سعيد الريامي

أستاذ مساعد قسم التاريخ  
جامعة السلطان قابوس

ariyami@squ.edu.om

تاريخ الإرسال: 2023/04/12 تاريخ القبول: 2023/06/24 تاريخ النشر: 2023/07/30

**Abstract:**

The study deals with the agricultural activity in Oman during the period (3-6 AH / 9-12 AD) with its existing facilities such as aflaj, or the work system in the cultivation of palm trees or planting, and the exchange needed by all of this between production, services and marketing, in addition to crafts and skills. Associated with agricultural activity, and studying the activity of workers in some crafts and professions supporting agricultural activity, directly or indirectly, such as workers specialized in digging aflaj and wells, workers in the manufacture of agricultural tools, or construction specialists, and the main production unit in all of that.

In order to achieve the objectives of the study, the researchers followed the historical method in tracing the primary material from its sources, then subjecting it to analysis. The inductive method was also

used to treat jurisprudential texts from their sources and analyze them to reach historical conclusions, drawing a clear picture of the nature of agricultural activity and its impact on economic life during the era of the subject of the study.

The study reached several conclusions, including: that the agricultural activity in Amman during the study period was an economic actor, pivotal in production, a fundamental pillar in achieving food security for the community, and important in providing their luxury needs. An important incubator for many of their handicrafts, crafts and industries, and for the stability it provided for them, in addition, it formed an important part of the identity of the people of Oman abroad.

**Keywords:** agricultural activity; production; services; crafts; food security; Wells; aflaj; food products; barter; palm trees.

الملخص:

تناول الدراسة النشاط الزراعي في عمان خلال الحقبة (3-6 هـ / 9-12 م) بما يحتويه من منشآت قائمة كالأفلاج، أو نظام العمل في فلاحية النخل أو الزرع، وما يحتاجه كل ذلك من تبادل بين الإنتاج والخدمات والتسويق، إضافة إلى الحرف والمهارات المرتبطة بالنشاط الزراعي، ودراسة نشاط العاملين في بعض الحرف والمهن المساندة للنشاط الزراعي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مثل العاملين المختصين في حفر الأفلاج والآبار، والعاملين في صناعة الأدوات الزراعية، أو المختصين في البناء، ووحدة الإنتاج الرئيسية في ذلك كله.

ولأجل تحقيق أهداف الدراسة، اتبع الباحثون المنهج التاريخي في تتبع المادة الأولية من مصادرها، ثم إخضاعها للتحليل، كما استخدم المنهج الاستقرائي في معالجة النصوص الفقهية من مصادرها وتحليلها للوصول إلى استنتاجات تاريخية، ترسم صورته واضحة لطبيعة النشاط الزراعي وأثره في الحياة الاقتصادية خلال حقبة موضوع الدراسة.

توصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات، منها: أن النشاط الزراعي في عمان خلال فترة الدراسة كان فاعلا اقتصاديا، ومحوريا في الإنتاج، وركنا أساسيا في تحقيق الأمن الغذائي للمجتمع، ومهمّ في توفير احتياجاتهم الكمالية، إضافة إلى ذلك أسهم بدور كبير في تشغيل أبناء المجتمع، وشكّل حاضنة مهمة لكثير من أنشطتهم اليدوية، وحرفهم وصناعاتهم، وبما كان يقدمه لهم من استقرار معيشي، إضافة إلى ذلك شكل جزءا مهما من هوية أهل عمان في الخارج.

**الكلمات المفتاحية:** النشاط الزراعي؛ الإنتاج؛ الخدمات؛ الحرف؛ الأمن الغذائي؛ آبار؛ أفلاج؛ منتجات غذائية؛ المقايضة؛ النخلة.

#### مقدمة:

عند دراسة مجتمع ما أو نطاقٍ جغرافيٍّ معيّنٍ اقتصاديًّا، فإن مجالات الدراسة تشمل جميع صنوف الإنتاج، مثل: إنتاج سلع زراعية أو صناعية، وكذلك تشمل تبادل تلك السلع في هذا النطاق سواء أكان ذلك بمقابل نقدي، أم مقايضة سلعة بسلعة، وتتضمن أيضًا الخدمات المقدمة من الأفراد أو المؤسسات، إضافة إلى سعي الفرد نحو تحسين وضعه المعيشي، وما يتخذه من إجراءات لتحقيق ذلك. وعلى ذلك يُصنّف ترتيب القطاعات الاقتصادية الأكثر تأثيرا في اقتصاد منطقة ما أو دولة معينة بحسب عدد المؤشرات الاقتصادية منها: إسهام ذلك القطاع في الناتج المحلي، وإسهامه في الدخل القومي، وعدد القوى العاملة التي تعمل في ذلك القطاع، وكذلك ما يسهم به ذلك القطاع في استقرار المجتمع من توفير الأمن الغذائي أو استقرار الأيدي العاملة<sup>(1)</sup>.

#### إشكالية الدراسة وأهميتها، والمنهج المتبع:

يعاني كثير من الباحثين في مجال دراسات التاريخ الاقتصادي من صعوبة الحصول على أرقام إحصائية، وهذه الإشكالية تشمل أيضا مرحلة التاريخ الإسلامي عموما؛ بل وتزداد تعقيدا عند الحديث عن تاريخ عمان في العصور الإسلامية؛ ففي هذه الحقبة تندر المصادر المكتوبة

عموما، فضلاً على التاريخ الاقتصادي. وهنا تكمن إشكالية الدراسة وأهميتها ففي ظل غياب المصادر الأساسية المتعارف عليها في دراسة التاريخ، لا سيما الاقتصادي منه، تحاول هذه الدراسة، عن طريق استقراء النص الفقهي " العماني "، الإجابة عن السؤال الآتي: كيف أسهمت الزراعة في النشاط الاقتصادي بعمان في القرون (3-6هـ/9-12م)؟.

اتبع الباحثون المنهج التاريخي القائم على جمع المادة من المصنفات الفقهية ومعالجتها وفق المنهج التاريخي القائم على التحليل والمقارنة.

وبعد استقراء النص الفقهي العماني في المدة الزمنية المستهدفة في هذا البحث، أوصلتنا المحاولة إلى نتائج إيجابية، يمكن منها رسم صورة مقارنة إلى حد كبير لواقع الحياة الاقتصادية في حينها، وأثر النشاط الزراعي بما يتضمنه من منشآت كالأفلاج، أو نظام العمل في فلاحه النخل أو الزرع، وما يحتاجه كل ذلك من تبادل بين الإنتاج والخدمات والتسويق، إضافة إلى الحرف والمهارات المرتبطة بالنشاط الزراعي، ودراسة نشاط العاملين في بعض الحرف والمهن المساندة للنشاط الزراعي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مثل: العاملون المختصون في حفر الأفلاج والآبار، والعاملون في صناعة الأدوات الزراعية، أو المختصون في بناء السواقي الداخلية وما تحتاجه من هندسة دقيقة في درجة الانحدار، إضافة إلى البنائين للأسوار في المناطق الزراعية، ووحدة الإنتاج الرئيسية فيه؛ أهى الأسرة أم الرقيق أم أن هناك مؤسسات تولت القيام بذلك؟

وبناءً على ما سبق، سوف يستعرض موضوع البحث في المحاور الآتية:

1. الإنتاج الزراعي.
2. الإنتاج والخدمات المساندة للنشاط الزراعي.
3. المعاملات والتعاقدات في النشاط الزراعي.

#### 4. مؤشرات تعكس أهمية النشاط الزراعي.

كانت الأرض والزراعة الركن الأساس في الحياة الاقتصادية في العصور الإسلامية؛ فما تخرجه الأرض من بطنها هو غذاء للإنسان، وطعام للحيوان، ومن إنتاجها يحصل بيت المال على خراجها وعشورها وزكوات ثمارها. والأمر عينه ينطبق على عمان التي تمثل امتدادا طبيعيا لجغرافية دولة الإسلام؛ إلا أن النشاط الزراعي فيها له خصوصية من حيث طبيعته وأساليبه التي تلائم الطبيعة الجغرافية والمناخية للإقليم، يضاف إلى ذلك أن هناك أعرافا زراعية كانت ممارسة قبل الإسلام، أقرها الفقهاء، وظلت تنظم العمل الزراعي والنشاط الاقتصادي؛ وهذا ما أعطى الاقتصاد العماني خصوصيته.

وإذا أردنا الحديث عن الزراعة ودورها في النشاط الاقتصادي، فلا بد من تناول الموضوع من زوايا متعددة؛ لهذا قسّمت الدراسة على عدة محاور وهي:

### 1: الإنتاج الزراعي:

تعدّدت أصناف الإنتاج الزراعي التي تدخل مجال التبادل التجاري والمقايضة في عمان خلال فترة الدراسة، منها: منتجات غذائية، وأعلاف، ومنتجات أخرى ذات طبيعة استغلال متنوعة زراعية أو صناعية.

أثرت طبيعة تضاريس عمان، ومناخها وقلة الأمطار في وفرة المنتجات الزراعية. ومع قلة المنتج الزراعي، إلا أن استقرار النصوص كشف عن عدد من المحاصيل التي كانت عماد الإنتاج الزراعي، والتي يمكن استعراضها على النحو الآتي:

## 1.1 المنتجات الغذائية:

تُعدُّ النخلة أهم المنتجات الزراعية في منطقة الجزيرة العربية، ومنها عمان، فهي أكثر النباتات القابلة للحياة في ظل المناخ الصحراوي؛ ولذلك تعددت صور أهميتها في النشاط الاقتصادي العماني، وبخاصة المنتجات الغذائية، التي لم تكن تقتصر على الثمار فقط، وإن كانت ثمار النخلة هي المنتج الأساسي والمحوري في هذا الجانب. وقد نظروا إلى أصناف التمور بمنزلة المنتج الواحد ذي فئات تختلف جودتها من صنف إلى آخر؛ فهناك عالي الجودة وهناك أقل، وهكذا. ويترتب على ذلك متطلبات الزبائن من حيث تناسب طبيعة الذوق عند كل زبون، والمستوى المعيشي المختلف من شخص لآخر، فمن الأصناف عالية الجودة مثلا: الفرض والبلعق والخبوت<sup>(2)</sup> والبرني<sup>(3)</sup>، ومن الأصناف الأقل جودة: الدقل، والقش، والدويت، والمقرت، وبعض النخل النواشيء<sup>(4)</sup>.

كان هذا الاختلاف في أصناف التمور وتمايز أسعارها بين رخيص وثمين؛ فرصة اقتصادية استغلها بعض من يملكون إنتاجا قليلا من التمور؛ إذ كانوا يعملون على مبادلة كميات قليلة من التمر الجيد الذي تم حصاده، بكميات أكثر من التمور الأخرى التي قد تكون لا تزال على النخلة<sup>(5)</sup> فكلاهما مستفيد؛ فصاحب التمر الجيد يتكلف بالحصاد مقابل الحصول على كمية أكبر تكفيه وأسرته طوال العام، والآخر حصل على تمر نقي دون عناء الحصاد. وهذا مما تتميز به النخلة كشجرة اقتصادية؛ إذ يمكن أن يكون لرجل نخلات قليلات من الصنف الأكثر جودة، فيحصل بالمبادلة على ما يعادل إنتاج نخيل كثيرة من الصنف الأقل جودة.

ومن النخلة يكون البسر، والبسر في الأصل: مرحلة من مراحل نضج ثمرة النخلة، وفيها يتضح لون كل صنف من أصناف النخل، وتأتي قبل الرطب<sup>(6)</sup> هو بدء نضج الثمرة، إلا أن

صناعة هذا المنتج تعتمد على قطع ثمار النخلة وهي في مرحلة البسر، ثم يغلى بالماء في مراحل معدة لذلك<sup>(7)</sup>، وتسمى هذه العملية بـ(التبسيل)<sup>(8)</sup>، وبعدها يجفف في مكان مفتوح يسمى (المسطاح)<sup>(9)</sup>.

**ويستخرج من ثمار النخلة النبيذ، وأغلب صناعته في عمان من التمر والبسر، وإن وجد من العنب أو النارجيل (جوز الهند) أو الرمان فهو قليل. وهو مشروب حلال إذا ضببت صناعته؛ لذلك كان شرب النبيذ فقط من الشخص الثقة المتقن لصناعته<sup>(10)</sup> حتى لا يكون قد تحول أثناء الصناعة من نبيذ إلى شيء مسكر، بل إن بعض العلماء ترك شربه تنزيها لنفسه؛ حتى لا يقع في حرام بسبب خطأ الصانع<sup>(11)</sup>.**

**ومن ثمار التمر يستخرج الخل الذي يستخدم عادة في إعداد الطعام في البيوت، فجاء في الحديث عن النبي -صلى الله عليه وسلم-: "نعم الإدام الخل"<sup>(12)</sup> فهو إدام بذاته<sup>(13)</sup>. كما أن الخل دخل في صناعة كثير من الأطعمة؛ وهذا ما يؤكد أهمية الخل في إعداد الطعام في البيت العماني في فترة الدراسة، لذلك فهو من المنتجات ذات الأهمية التجارية التي تقوم على إنتاج النخلة كثيرا؛ إذ إن معظم صناعة الخل في عمان قائم على البسر والتمر<sup>(14)</sup>.**

ومن المنتجات الغذائية الأخرى أيضا (الحجب أو الجذب)<sup>(15)</sup> وهو جمارة النخلة أو شحمتها<sup>(16)</sup> التي تتميز بطعمها اللذيذ، إلا أن هذه لا ترتبط بموسم معين مثل الغيظ، بل ترتبط بنهاية حياة النخلة المفاجئة؛ فحين تسقط النخلة بريح أو غيره، أو يقرر مالكيها إخاء حياتها، أو يحكم عليها الحاكم بالإزالة لأمر قضائي، يفك السعف عن جمارة النخلة شيئا فشيئا حتى يظهر الحجب بلونه الأبيض الناصع.

ومما يعتمد على ثمار النخلة أيضا الدبس<sup>(17)</sup> ويسمى أيضا عسل النخل<sup>(18)</sup>، والمريس<sup>(19)</sup>. ويصنع المريس<sup>(20)</sup> بنقع التمر في الحليب، ثم يهرس فيه ويخلط جيدا؛ فيكون شرابا<sup>(21)</sup> وهو من الأشربة المستخدمة بكثرة كما يظهر في المصادر.

وتعد الحبوب المنتج الإستراتيجي الثاني المؤثر اقتصاديا في منظومة الإنتاج الزراعي العماني من حيث الأمن الغذائي في المجتمع؛ فبقدر ما يملكه الفرد منها يقاس مستواه المعيشي كما سبق بيانه. وقد تنوعت الحبوب المنتجة في عمان التي تستخدم في الجانب الغذائي ويأتي على رأسها البر<sup>(22)</sup>، واستخدمت أيضا حبوب الشعير والسلت والذرة والدخن، والحلبة<sup>(23)</sup>.

أما الفواكه والحمضيات، فمع أنها لا تعد من المحاصيل الوفيرة فزراعتها ثانوية إلا أنها كانت موجودة، والسبب في ذلك ضيق الرقعة الزراعية وصغر مساحات الأرض؛ لذلك لجأ المزارعون إلى زراعتها بين النخل. وكانت شجرة الفاكهة تُعامل معاملة النخلة في التعاقد مع العامل وفي العناية بها، وقد ورد ذكر عدد من الفاكهة، منها ما له أشجار قائمة، مثل: التين<sup>(24)</sup>، والموز<sup>(25)</sup>، والأنج<sup>(26)</sup>، والفرصاد<sup>(27)</sup>، والعنب<sup>(28)</sup>، والسفرجل<sup>(29)</sup>، والرمان<sup>(30)</sup>، ومنها ما هو نجم<sup>(31)</sup> مثل: البطيخ<sup>(32)</sup>.

أما الحمضيات، فقد تعددت أنواعها مثل: الأترج<sup>(33)</sup>، والنانج<sup>(34)</sup>، والليمون<sup>(35)</sup>. ومن الزراعة الموسمية الخضروات والبقوليات، وقد ورد ذكر بعضه، مثل: الجزر<sup>(36)</sup>، والخيار<sup>(37)</sup>، والفجل<sup>(38)</sup>، البصل<sup>(39)</sup>، والقثاء والقرع<sup>(40)</sup>، والفلفل<sup>(41)</sup>، والثوم<sup>(42)</sup>. ومن أصناف البقوليات: اللوبيا<sup>(43)</sup> والجرجر<sup>(44)</sup>، والحندر<sup>(45)</sup>، والمُنج (وهو الماش)<sup>(46)</sup>، والعدس<sup>(47)</sup> والحمص<sup>(48)</sup>، وهي من البقوليات الرئيسة التي غالبا تستخدم في الوجبات اليومية.

إضافة إلى الأصناف السابق ذكرها، كانت هناك منتجات أخرى تعدّ من الأصناف ذات الطبيعة الغذائية، مثل: السكر<sup>(49)</sup>، الذي كانت تسمى عصارتها بعسل السكر<sup>(50)</sup>، وكذلك الجوز<sup>(51)</sup>، والقرماص<sup>(52)</sup>، والرّام<sup>(53)</sup>، والسّمسم<sup>(54)</sup>، والزنجبيل<sup>(55)</sup>.

## 1. 2. المنتجات العلفية:

الأعلاف أحد أبرز المنتجات الزراعية بعد الإنتاج الغذائي الخاص بالإنسان، وهذا النوع مخصص للدواب، ولما كانت الدواب من ضروريات الإنتاج الزراعي، كان لا بد من توفير طعامها؛ فهي من أدوات الزراعة كما أنّها مصدر غذاء للإنسان وإنتاجها ضروري للنشاط الزراعي.

تنوعت منتجات الأعلاف بين منتجات زرعت لتكون علفا، وبين مخلفات زراعية استغلّت في تغليف الحيوان. وعلى أي حال كان لكلاهما قيمته الاقتصادية، وأهميته في تغليف الدواب الذرة الحمراء<sup>(56)</sup> وهي من الأعلاف التي تزرع بين النخيل استغلالا للأرض<sup>(57)</sup>، وتُزرع أيضًا في أراضٍ مخصصة للزراعة الموسمية<sup>(58)</sup>، وكذلك القث<sup>(59)</sup>، وهو من الأعلاف الخضراء. إضافة إلى ذلك هناك مخلفات الزراعة الغذائية التي استخدمت كأعلاف، من ذلك أنواع من التمور<sup>(60)</sup> ومخلفاتها، مثل: الحشف والحُرث<sup>(61)</sup> والنوى<sup>(62)</sup>. واستخدمت مخلفات البقوليات كأعلاف للحيوانات<sup>(63)</sup>، ومن أكثر مخلفات الزراعة التي تستخدم كأعلاف مخلفات الجيوب<sup>(64)</sup>؛ إذ بعد نزع السنابل منها تجمع من الحقول في أوقار كبيرة<sup>(65)</sup>، يُنصَرَف فيها وفق المتفق عليه في التعاقد غالبا.

## 1. 3 منتجات ذات استعمال متنوع:

كان للنشاط الزراعي في عمان دور في إنتاج منتجات ذات استعمال متنوع، منها ما يزرع على حواشي الأراضي الزراعية للاستفادة منه كالنباتات العطرية ونباتات التزين، مثل:

الريحان والآس<sup>(66)</sup>، والحناء<sup>(67)</sup>، والكاذي<sup>(68)</sup>، والشوران<sup>(69)</sup>. وهناك أيضًا نباتات أخرى معروفة بإنتاج الزيت، مثل: شجرة (الخروع) التي يسميها العمانيون بـ(العَرش)<sup>(70)</sup>.

إضافة إلى ذلك هناك منتجات تستخدم في البيت للوقود وإشعال النار للطبخ والتدفئة وغيرها من الاحتياجات، منها ما يستخرج من الأشجار التي تزرع على ضفاف الأودية للحماية، مثل: الميس، والأثب، والسوقم، والصَّبَّار<sup>(71)</sup>. ومنها القرط، فإذا كبرت شجرة أو يبست بعض أطرافها، كانت تقطع<sup>(72)</sup>، ثم يستفاد منه كحطب للوقود. ومنها ما هو من مخلفات المزارع، مثل ما عرف بحطب النخل<sup>(73)</sup>، ويقصد به: السعف اليابس، والعسق<sup>(74)</sup>، والخوص، والكرب، والليف، والعسي<sup>(75)</sup>. كذلك خشب الرمان والأترنج<sup>(76)</sup> ويقايا شجرة القطن<sup>(77)</sup>.

## 2. الخدمات والمنتجات المساندة للنشاط الزراعي

### 2.1 الخدمات المقدمة للنشاط الزراعي.

تعددت الخدمات المقدمة للنشاط الزراعي بين خدمات متعلقة بالمعدات والدواب، أو بالمهارة الزراعية، أو بالمهارات اليدوية الأخرى المساندة للزراعة.

فأما ما يتعلق بالمعدات الزراعية، والدواب المعتادة على الأعمال الزراعية، لاسيما الزراعة الموسمية منها، سواء تلك الدواب التي تستخدم في الزجر<sup>(78)</sup> من الآبار (نرف المياه من الآبار بواسطة الدواب) أو هيس (حراث) الأرض<sup>(79)</sup> وهيئتها للزرع<sup>(80)</sup>، وكذلك في دوس الحب<sup>(81)</sup>، فنجد ذكرا للأخشاب التي تستخدم في الزاجرة<sup>(82)</sup> كأعمدة لحمل المنجور، التي تؤجر أو تستعار<sup>(83)</sup>. والمنجور والحبال هي أدوات أخرى أيضا يحتاجها النشاط وداخله في صيغ تعاقد الاستئجار لتقديم الخدمة في هذا النشاط. أما من حيث الحيوانات فالثور أو الحمار هي أكثر

الحيوانات استخداما لنزف الماء أو للدوس، فكما قيل: "... فلا مندوحة للفلاح من البقر، كما لا غنى للبدوي عن الإبل"<sup>(84)</sup>. وقد اشتغل أفراد من المجتمع بتقديم مثل هذه المعدات والدواب بالأجرة، لاسيما الدواب المدربة على مثل هذه الأعمال<sup>(85)</sup>، وتدريب الدواب على الهيس ونزف الماء والدوس هو فن آخر من الفنون، التي مارسها المشتغلون بالزراعة.

ويضاف إلى تلك الخدمات أيضا خدمات مرتبطة بالمهارة الزراعية؛ فيإلى جانب العمال الزراعيين أصحاب التعاقدات طويلة الأمد المعروفين بالبيادير<sup>(86)</sup>، امتهن بعض أفراد المجتمع ما يرتبط بمهارتهم اليدوية في المجال الزراعي، والعناية بالنخل والأشجار والزرع؛ لذلك كانت لهؤلاء خدمات يقدمونها للملاك، سواء بتعاقدات طويلة الأمد، أو موسمية، أو مقتصرة على نوع الخدمة فقط تنتهي بنهاية العمل، ومن هؤلاء: قاعش الصرم<sup>(87)</sup>، وهي حرفة تحتاج إلى تخصص؛ اقتلاع الفسيلة من أمها لتكون صالحة للفسل يحتاج إلى معرفة بعمر النخلة والفسيلة، والمجموع الجذري للفسيلة، وموضع قطعها، إضافة إلى معرفته بمواسم قلع الفسائل (الربيع وأواخر فصل الصيف)<sup>(88)</sup>. ومنهم الشائف<sup>(89)</sup>، ومهمته مراقبة الزرع في الحقل، وطرد الطير والدواب عنه<sup>(90)</sup>، وهذه المهمة تحتاج أيضًا إلى انتباه والتزام طول اليوم، كما تحتاج إلى معرفة باستخدام آلات طرد الطير والدواب، ومنها المقلاع. ومنهم الرقيب<sup>(91)</sup> ومهمته حراسة الحصاد قبل فصله عن سنبله. ومنهم دائس الحب<sup>(92)</sup> ومهمته معالجة الحصاد لأجل فصل الحب من سنبله. وبعض هؤلاء يطوف بالقرى يعرض خدماته على الملاك<sup>(93)</sup>، يقدم الخدمة التي يجيدها لمن يطلبها ثم يخرج إلى قرية أخرى.

ومن أصحاب المهارات اليدوية في العمل الزراعي المتخصصات في حصاد القطن، أو ما يسمين (المقنكات للقطن)<sup>(94)</sup>، وهن يعملن في حصاد القطن من الحقول.

هذا، وبالإضافة إلى ما ذكر نجد أن هناك من يعمل على تأجير العبيد أصحاب المهارات في العمل الزراعي مستفيدا من عائد التأجير<sup>(95)</sup>.

وتعد خدمات النقل من ضروريات النشاط الزراعي وكانت الدواب أهمها؛ إذ ينقل الحصاد سواء أكان تمرا أم حبا من المزارع إلى الأماكن المراد إيصال الحصاد إليها<sup>(96)</sup>، فالتمر ينقل إلى المسطح، ثم ينقل إلى المخازن، وأحيانا ينقل إلى السوق. أما البُرّ فينقل إلى الجنور، ومنه إلى المخازن أو إلى السوق<sup>(97)</sup>، كذلك يتم نقل احتياجات أخرى مثل السماد من خارج المناطق الزراعية إلى حيث النخيل أو الأرض المراد إيصالها إليه<sup>(98)</sup>.

## 2. الإنتاج المساند للزراعة:

شكل هذا الجانب الإنتاجي قطاعا مهما؛ بما كان يقدمه للمزارعين من احتياجات وأدوات معينة في النشاط الزراعي. وكان من أهم ما قدم في هذا المجال الأسمدة، وهي من الأساسيات في عملية الزراعة، وإنتاجها قائم على المزارع نفسه، أو من غيره من ملاك الدواب. وفي كلا الحالتين تكون لها قيمتها الاقتصادية، فحين يملكها المزارع نفسه، فإنه قد يسمد بها نخله أو زرعه، أو قد يدخل بها شريكاً في عملية زراعة الحبوب؛ وعلى هذا يترتب نصيب من العائد بقدر قيمة الأسمدة التي وفرها. وهناك من استغل ما يملكه من ماشية في بيع السماد للمزارعين. لذا فإن أهمية السماد انعكست على قسمته المادية؛ إذ أصبح تملك الأسمدة مؤطراً وفق ضوابط محددة، نظّمها العرف والشرع، ومن هذه الأطر أن هناك أسمدة مباحة للجميع، مثل: الأسمدة التي تجمع من الفلوات<sup>(99)</sup> وهي في أصلها من روث الدواب في المرعى أو على الدروب والطرق، وهناك أيضا ما تحمله الأودية من الأسمدة أثناء جريانها ثم ترسبه<sup>(100)</sup>، فكل ذلك مباح لمن يقوم بجمعه وتنظيفه من العوالق الأخرى كالحطب وغيره<sup>(101)</sup>، ويبدو أن بعض الفقهاء الذين لا يملكون

دوايا في بيوتهم يعملون على جمع بعض الأسمدة المباحة التي تفيدهم لزراعتهم، أو يتكسبون ببيعها. أما الأسمدة الناتجة عن الدواب المملوكة في الحضائر فهي للملكها<sup>(102)</sup>.

وتسعر الأسمدة بحسب الكيل بالمكايك<sup>(103)</sup>؛ فكل مكوك من السماد له قيمته، كما تحدد أيضا بحمل الثوج<sup>(104)</sup>، وقد يصل حمل الثوج الواحد بدرهم<sup>(105)</sup>. كذلك فإن من نُظْم بيع الأسمدة تقديم مبلغ مالي لحجز كمية السماد المراد، ثم الاتفاق على السعر النهائي بحسب المكاييل التي بلغتها كمية السماد التي تم شراؤها<sup>(106)</sup>.

## 2. 3 الصناعات اليدوية:

تنوع الصناعات اليدوية المرتبطة بالنشاط الزراعي من حيث إنها صناعات قائمة على منتجات النشاط الزراعي، أو تعتمد على مواد خام غير زراعية، لكنها تخدم النشاط الزراعي، بل قد يكون لا غنى للنشاط الزراعي عنها. ومن الصناعات القائمة على المنتجات الزراعية صناعة الغزل والنسيج، وقد اشتهرت عمان منذ ما قبل الإسلام بغزل القطن ونسج الثياب منه، واستمر ذلك بعد ظهور الإسلام، فقد اشتهرت مدينة صحار بأنواع من المنسوجات الجيدة؛ إذ روي عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه ارتدى ثوبين صحاريين في حجة الوداع، فقد أحرم النبي -عليه الصلاة والسلام- بعد خروجه من المدينة في إزارا ورداء صحاريين<sup>(107)</sup>، كما كفن صلى الله عليه وسلم في ثوبين صحاريين<sup>(108)</sup>، وأهدى صلى الله عليه وسلم فروة بن مسيك<sup>(109)</sup> اثنتي عشرة أوقية، وحمله على جمل نجيب، وأعطاه حُلَّةً من نسج عمان<sup>(110)</sup>، ونقل عنه أيضا أنه ارتدى إزارا من نسيج عمان<sup>(111)</sup>، وهي إشارة إلى وجود مراكز صناعة النسيج في أماكن أخرى في عمان غير صحار؛ إذ يذكر ياقوت الحموي وصفا رآه بعينه لنسيج صنع في مدينة نزوى: "يُعمل فيها صنف من الثياب منمقة بالحوير، جيدة فائقة، لا يُعمل في شيء من بلاد العرب مثلها، وما رزُ

من ذلك الصنف يُبالغ في أثمانها، رأيتُ منها واستحسنتها"<sup>(112)</sup>، كما يرد في المصنفات الفقهية العمانية "ثياب من قطن عمان" في تمييزها عن الثياب (الغميصة، والحريين)<sup>(113)</sup> هذه الإشارات المتعددة إلى منسوجات عمان أو منسوجات صحار وجودتها، والمبالغة في سعرها، تؤكد وجود نشاط غزل ونسيج قائم على نشاط زراعي داعم له، وهو ما تؤيده كثرة الإشارات الدالة على نشاط زراعي واسع للقطن في عمان خلال تلك الفترة<sup>(114)</sup>.

اهتم العمانيون بصناعة غزل القطن والكتان، اهتماما كبيرا، حتى أصبح هذا النشاط جزءا من حياتهم الاجتماعية، وممارساتهم اليومية، بل أصبحت المعرفة بغزل القطن والكتان أحد الاختبارات التي يُعتمد على نتائجها في معرفة بلوغ اليتيمة رشدها ومعرفة حُسن تصرفها من عدمه، فإن كانت تجيد الغزل وممارساته، فتعطى مالها ويطمئن القاضي بذلك<sup>(115)</sup>، وهذا ملمح مهم يشير إلى مدى ممارسة هذا النشاط في المجتمع العماني في تلك الفترة، وإلى اعتماد جزء كبير من المجتمع على هذه الحرفة في معاشهم.

كانت حرفة الصباغة تسير مع حرفة الغزل والنسيج جنباً إلى جنب. كان الصبغ قائما على مواد مستوردة مثل: الورس، ومواد زراعية منتجة في البلد -وهو ما يهمنا هنا- مثل النيل والشوران وهو العصفر<sup>(116)</sup>؛ إذ إن حصاد ثمرة الشوران التي تشبه الزعفران في لونها مع اختلاف الرائحة، تدخل في صناعة الأصبغة الحمراء التي تدخل في تلوين ملابس النساء وتعد من الزينة<sup>(117)</sup>.

تُعد الصناعات القائمة على مخلفات النخلة أحد أهم الصناعات القائمة على النشاط الزراعي والداعمة له في آن واحد، فعلى مخلفاتها تقوم صناعات متعددة يعتمد عليها القائمون على النشاط الزراعي، فمن الصناعات القائمة على حوص النخلة صناعات الأوعية ومنها:

(القفير) ومشتقاته<sup>(118)</sup>؛ وهو وعاء خوصي يكثر الحديث عن استخداماته في نقل حصاد التمر<sup>(119)</sup>، وحصاد الحب<sup>(120)</sup>، ونقل السماد<sup>(121)</sup>، ورفع الأتربة من الأفلاج والآبار عند الحفر<sup>(122)</sup>، فهو رفيق دائم للعاملين في القطاع الزراعي في مختلف جوانبه، ومن الأوعية الخوصية أيضا الففعة<sup>(123)</sup> التي يحصد فيها القطن<sup>(124)</sup>، ومنها الجراب، ويستخدم لحفظ التمر<sup>(125)</sup>، كما يوجد الظرف، لحفظ الجبوب<sup>(126)</sup>، أما أوعية النقل فهناك (الثوج) الذي سبق الحديث عنه لنقل السماد، وهناك المُرْحَلَة لنقل الجبوب<sup>(127)</sup>، ومن الصناعات الخوصية أيضا المفارش التي يصلى عليها في المساجد، أو يجلس عليها في المجالس وهي ما يعرف بالبوارى<sup>(128)</sup>، ومفردها بوري، وهي بساط من السعف يستخدم أيضا كغطاء للاستظلال به<sup>(129)</sup>، أو تكون فراشا يوضع عليها التمر أو غيره، وهي ما يعرف بـ(السمة)؛ فهي بساط خوصي تفرش لوضع الأمتعة عليها، ومن استخدامات الخوص أيضا أن يقلد منها حبالا<sup>(130)</sup>.

استغل العمانيون المخلفات الأخرى للنخلة، حتى لا تكاد يرمى منها شيء أبدا؛ فقد قلدوا الليف حبالا<sup>(131)</sup>، واستخدموها استخدامات عديدة، فشدوها بها سعف النخيل إلى بعضه فيما عرف بـ(الدعون) ومفردها الدَّعْن التي استخدموها فراشا لتجفيف التمر<sup>(132)</sup>، كما استخدموها في تسقيف المنازل (غماء المنازل)<sup>(133)</sup>، واستخدموا حبال الليف أيضا استخدامات عديدة بحسب الأعمال، مثل جذب الأتربة من أعماق الأفلاج والآبار ونزف المياه، هذا غير استخداماتهم اليومية الأخرى، أما جذوع النخلة فقد شقوها إلى قطع طولية واستخدمت في أسقف البناء كدعائم تحمل الأسقف<sup>(134)</sup>، كذلك استخدمت لإسناد النخل الذي يميل لحمايته من السقوط وهو ما عرف بـ(السِّجَال)<sup>(135)</sup>، إضافة إلى أنها استخدمت لتكون أعمدة يرفع عليها المنجور كما سبق ذكره.

ومن الصناعات التي تعتمد أيضا على النشاط الزراعي الدباغة؛ إذ تعتمد حرفة دباغة الجلود أيضا على ثمار شجرة القرط<sup>(136)</sup>، ولها قيمتها الاقتصادية، إضافة إلى أن من هذه الجلود ما يصنع منه الدلاء التي هي عنصر أساسي في عملية نرف المياه من الآبار للزراعة، وهذا ما يعني أن الحاجة مستمرة ومتجددة.

ومن الحرف الأخرى التي يحتاجها النشاط الزراعي ما يتعلق بالمنتجات المعدنية وأعمال البناء؛ ففي مجال المنتجات المعدنية نجد عددا من الأدوات المعدنية لدى العاملين في الزراعة مثل: المجز (المنجل)، المنشار، الخنزرة<sup>(137)</sup> والمسحاة. أما في مجال البناء فهناك من يعمل على بناء الحوائط والجدران على الحيازات الزراعية داخل البلد<sup>(138)</sup>، وتبنى جدران الآبار أيضا لحمايتها من التهدم<sup>(139)</sup>، إضافة إلى ذلك هناك الصناعات الخشبية القائمة على الأشجار الكبيرة سواء تلك المزروعة أو البرية التي يصنع منها بعض الأدوات المرتبطة بالزراعة، مثل: الهيس (وهي الفدان بلغة أهل عمان)<sup>(140)</sup> أو الويج (خشبة الفدان بلغة أهل عمان)<sup>(141)</sup>، أو المنجور، وهي الصناعات التي لا يستغني عنها العاملون في النشاط الزراعي.

إن الخدمات، والمنتجات المساندة للنشاط الزراعي بتعدد أنواعها، وطبيعة علاقتها بالنشاط الزراعي، وما ارتبطت بها من ممارسات وحرف وأيد عاملة، احترفت تلك الحرف والممارسات، لتوضح مدى تأثير هذا النشاط في الأنشطة الاقتصادية الأخرى في البلاد، وعلاقته بها من حيث توفيره المادة الخام لها، ويشير أيضا إلى أن مجموعة كبيرة من أبناء المجتمع يعملون في النشاط الزراعي أو أن أعمالهم ومنتجاتهم مرتبطة بالنشاط الزراعي بطريقة أو بأخرى؛ الأمر الذي يفهم منه أن معيشتهم واقتصادهم يتأثر بحركة النشاط الزراعي ازدهارا، وركودا.

### 3. المعاملات والتعاقدات في النشاط الزراعي:

تقتضي طبيعة العلاقة بين أصحاب المهارات، وأرباب الصنائع، ومقدمي الخدمات - الذين سبق ذكرهم وتربطهم مصالح- من جهة، وأصحاب الأرض وملاكها والزرع من جهة أخرى، تقتضي وجود معاملات وتعاقدات متنوعة، ولكل منها طابعها الخاص، من حيث طول الفترة الزمنية للتعاقد، والمقابل نظير العمل أو الخدمة، أو المنتج؛ وهنا يكمن لب أهمية النشاط الزراعي اقتصاديا، نظرا لما يترتب على تلك التعاقدات والمعاملات من عائد مادي، ولما تكشفه تلك المعاملات من طبيعة بناء النشاط الزراعي في عمان، وسلاسل العلاقات التي ترتبط بالإنتاج فيه.

#### 3. 1 صيغ التعاقد:

ويقصد بصيغ التعاقد هنا طرائق التعاقد وأساليبه بين العاملين في النشاط الزراعي الذين تتعدّد مهاراتهم وخدماتهم، وصنائعهم، فتتنوع هذه الصيغ بتنوع المزروعات، أو المنتجات، من حيث طول المدة، ومواقيت البدء والانتهاء، والجانب المادي لهذا التعاقد، وأصحاب الأموال والأراضي والعاملين عليها، ويمكن تتبع طبيعة التعاقدات على النحو الآتي:

#### 3. 2 الخدمة مقابل جزء من أصل الأرض:

وهي ما تعرف بـ(المفاصلة)؛ إذ يجري التعاقد بين المالك ومقدم الخدمة على أن يقدم المالك أرضه، والآخر يتكفل بتكاليف إصلاحها وتأهيلها للفسل، والزراعة بإزالة ما عليها من معوقات الزراعة كالأشجار الضارة، أو الحشائش<sup>(142)</sup>، ثم يقود إليها الماء عبر إصلاح سواقي الري، أو إصلاح البئر، ثم البحث عن فساتل بالشراء أو غيره، فإذا نمت الفساتل تكون القسمة بينهما بالنصف أو الثلث أو غيره، بحسب الاتفاق<sup>(143)</sup>؛ إذ يصبح جزء من تلك الأرض والماء

الذي تسقى به ملكا لمقدم تلك الخدمة، وقد يكون لتنازل المالك عن جزء من أرضه، وفق هذا التعاقد، أسباب مثل: بُعد المالك عن الأرض، أو عدم معرفته بالزراعة، أو ارتفاع تكاليف تأهيل تلك الأرض وندرة الصرم وغلاء ثمنه.

### 3. 3 الخدمة مقابل جزء من الإنتاج:

وهي أكثر التعاقدات شيوعا في النخل وفلاحتها والعناية بها؛ إذ يقوم العامل برعاية النخلة في كل ما تحتاجه من عمليات زراعية، مقابل عذق محدد من كل نخلة<sup>(144)</sup> وهذا ما يعرف بـ(عذق البيدار)، وحق البيدار في ذلك العذق ثابت حتى لو تم طناء النخلة<sup>(145)</sup>، وقد ضبط هذا التعاقد بضابط زمني دقيق وهو حصاد النخلة؛ إذ يبدأ التعامل مع تلقيح النخل، وينتهي بحصاد الثمرة، ويمكن أن يتجدد تلقائيا ما أراد المتعاقدين ذلك، ولهما أن ينهيانه، ولا يصح أن يفسخ العقد والنخل لم يحصد بعد<sup>(146)</sup>، إضافة إلى النخل، فإن هناك محاصيل أخرى تعتمد هذا النوع من التعاقد، منها بعض التعاقدات في زراعة الحب مثل: نرف الماء (الزجر)<sup>(147)</sup>، والشوافة بمكايل محددة من الحصاد<sup>(148)</sup>.

### 3. 4 الأرض مقابل تقاسم الإنتاج:

وهي أكثر التعاقدات شيوعا، خصوصا فيما يتعلق بزراعة الحبوب؛ وذلك بأن يقدم المالك أرضه لعامل أو أكثر مدة معينة قد تكون سنة، على أن يكون الحصاد قسمة بينهما وفق نسب محددة يتفقون عليها وفق ما يقدمه كل من الطرفين، ومن أمثلة ذلك: أنه قد يتحمل المالك الأرض، والسماذ والبذر والثور، وعلى العامل خدمتها فقط، وهنا يكون للعامل ربع الحصاد<sup>(149)</sup>، أو قد يقدم المالك الأرض فقط، وعلى العامل غير ذلك من الخدمة والاحتياجات، فيكون النصيب بينهما بالنصف<sup>(150)</sup>، وغير ذلك من الاتفاقات المحددة بجزء من الحصاد، إضافة إلى أن

زراعة الأشجار والنباتات التي ليس لها وقت حصاد سنوي محدد، مثل: الموز، والقت، والعظم، فإن التعاقدات فيها تكون على أن يعطي المالك الأرض للعامل يزرعها مقابل أن يستغل ثمرها وورقها بالبيع أو الاستخدام لفترة لا تقل عن سنة<sup>(151)</sup>، ولا يمكن أن يفسخ العقد بأقل من تلك الفترة.

إن هذا النوع من التعاقدات الذي يجعل صاحب الأرض يتخلى عن زراعة أرضه مقابل جزء محدود من الإنتاج في بلد موارده محدودة، يمكن قراءته أو تفسيره بأنه نمط من أنماط تمييز الأرض؛ إذ يبدو أن كبار الأغنياء والتجار الذين لا يستطيعون رعاية جميع الأراضي الزراعية الخاصة بهم لأسباب عدة، منها اشتغالهم بأمر أخرى، وتفرق هذه الأراضي في مناطق متعددة تبعا لتوفر الموارد المائية والتربة؛ وعلى ذلك فإن رعايتهم بأنفسهم لتلك الأراضي فيها كلفة مادية أكبر، لذا فإنهم يؤجرونها وفق هذا النوع من التعاقد، راضين بجزء صاف من الإنتاج دون بذل مزيد من العناية أو تحمل كلفة مادية.

### 3. 5 تأجير الأرض:

وهذه مختلفة عن سابقتها من حيث العائد المادي؛ فهنا لا ينظر إلى الحصاد، بل يُتفق على مبلغ مالي نظير تأجير (قعادة) الأرض، حيث توجد أراض زراعية تعتمد على الآبار مخصصة غالبا للتأجير<sup>(152)</sup> ومن الألفاظ المستخدمة في التعاقد: " .. قد أجرتك تلك الأرض بكراء كذا وكذا درهما"<sup>(153)</sup> ويكون ذلك إلى مدة معينة في العقد. ويرتبط بهذا النوع أيضا نوع، قد لا يدخل ضمن أنواع التعاقدات ولكن يطلق عليه تجوزا، وهو (المنح)؛ أي يمنح رجلا شخصا آخر أرضه يستغلها مدة زمنية دون مقابل<sup>(154)</sup>.

### 3. 6 أجرة الخدمات:

تعد الخدمات ضرورية لإنجاز الأعمال في القطاع الزراعي كغيره من القطاعات؛ فالملاك والعاملون فيه يحتاجون - في إطار سعيهم لحصاد الموسم - إلى عدد من الخدمات التي يقدمها مختصون في مدة وجيزة، وعمل محدد وفق أجر متفق عليه. وعند النظر في هذه الخدمات ملياً يتضح ترابطها في سلسلة متتابعة يبرز فيها أهمية كل منها لإكمال عمل الآخر، ومن أمثلة هذه السلسلة نجد أن جباه الفلج القائمين على سلامة قنواته وسواقيه وحمائته من الجفاف والحفاظ على قوة تدفقه، يؤجرون الحفّار المختصين في أسس حفر الأفلاج<sup>(155)</sup>، ومعرفة أماكن وجود الماء وموازنة القنوات لخروج المياه انسياباً دون نزف، وبناء جدران وأسقف القنوات الجوفية للفلج، ولهم أجرهم المحددة التي تكون غالباً أجرة تشمل العمل المتفق عليه كاملاً ومبلغ مادي متفق عليه، وهو ما يسمى بالتقاطع أو المقاطعة<sup>(156)</sup>، ولمساعدة هؤلاء يؤجّر عمال آخرون لمساعدة الحفار فيقومون برفع الأتربة إلى خارج قناة الفلج، وتكون أجرة هؤلاء محددة بحساب اليوم الواحد كلّ يوم عمل بمبلغ معين<sup>(157)</sup>؛ لأن الحاجة إلى عدد من هؤلاء نسبة فقد يكون الحفر في أرض ترابية؛ وعلى هذا تكون المخلفات الناتجة عن الحفر أكبر فتزيد الحاجة إلى أعداد أكبر منهم. وحين يكون العمل في أرض جبلية تكون المخلفات فيها أقل؛ فالحاجة إلى العمال ستكون أقل. وبطبيعة الحال فإن العمل المؤقت بيوم واحد يحتاج إلى مراقب للعمال يشرف عليهم، ويحفّزهم، يؤجّر وفق مبلغ متفق عليه أيضاً، وأثناء أعمال الحفر هذه يحتاج العمل إلى أدوات أخرى لا غنى للعمل عنها بل لا يتم إلا بها؛ إذ تبرز الحاجة إلى الأوعية الخوصية، مثل: القفر، والحبال، والحديد اللازم للحفر حيث يقوم الجباه أيضاً بالتوازي مع العمل في الحفر بتأجير من يقوم بسف الخوص، وقلد الحبال، وصناعة الحديد اللازم للحفر<sup>(158)</sup>.

إذا هي سلسلة مترابطة من الخدمات تعكس جانباً من محورية النشاط الزراعي في استقطابه لكثير من الحرف والصناعات والمهارات.

تتعدد سلاسل الخدمات المقدمة للنشاط الزراعي؛ فالزرع مثلاً له إجراء لخدمته في فترة محددة<sup>(159)</sup>، وهذا النوع استخدمته الدولة في تأجير الصوائف كما سبقت الإشارة إليه<sup>(160)</sup>؛ إذ تكفلت الدولة بالإجراء والبذر وغير ذلك من التكاليف<sup>(161)</sup>، واستئجار ثور لنزف الماء كل يوم بأجر أو كل شهر مسمى<sup>(162)</sup>، وما يترتب على ذلك من صناعات خشبية، وصناعة الحبال، والجلود، إضافة إلى تربية الأبقار وتدريبها على بعض السلوكيات المطلوبة في أداء العمل<sup>(163)</sup>، ومثل ذلك أيضاً زراعة القطن، والتعاقد بين المالك والزارع، ثم تأجير النساء لقطف القطن<sup>(164)</sup>، وما يترتب على ذلك من الحاجة إلى صناعة القفعة الخوصية التي يجمع فيها الحصاد، ثم التعاقد بين التجار والنساء لغزل القطن، الذي يجري بعدة طرق مثل: أن تأتي هي لطلب الكمية التي تريد، فتحمل ما أرادت وفق الاتفاق، أو يرسل لها صاحب العمل كمية القطن المتفق عليها إلى بيتها<sup>(165)</sup>، ثم تسلّم الغزل، الذي يُحمل إلى النسيج الذي يحوّل إلى أقمشة<sup>(166)</sup>، لتعود مرة أخرى إلى السوق بضاعة مصنعة، وغير ذلك من التعاقدات التي تعارف عليها أبناء المجتمع؛ وهذا ما يشير إلى أهمية النشاط الزراعي في تداول المال داخل المجتمع.

تكشف طبيعة التعاقدات والمعاملات التي استعرضت فيما سبق عن طبيعة العاملين في النشاط الزراعي بعمان في تلك الفترة، الذين يمكن تصنيفهم إلى عمال أصحاب معرفة في الزراعة، يعملون مع أصحاب الأرض والنخل وفق تعاقدات محددة الزمن، وعائد مادي متفق عليه، وهؤلاء هم: البيادير أو البيدار، في حين نجد أن الحصاد يستهدف مستثمرين بغية استهلاكه، أو بيعه، أو مقايضته بسلعة أخرى، يعملون على استئجار الأرض من ملاكها أو مشاركتهم إياها مقابل جزء

من الحصاد، وهناك عبيد يعملون مع أسيادهم، أو يؤجرونهم للعمل مع آخرين للاستفادة من عائد إيجارهم، إضافة إلى العاملين المستقلين الذين يقدمون خدمات متنوعة وفق اتفاق محدد بين الأطراف المستفيدة، ينتهي وقته بانتهاء العمل المتفق عليه.

## 5. تصريف المنتجات الزراعية وتداولها:

يُعدُّ تصريف المنتج وتداوله الهدف الرئيس للإنتاج، سواء أكان ذلك لأجل التجارة والحصول على العائد المادي المربح، أم للحصول عليه لذاته لتحقيق معيشة الأسرة؛ لذلك فإن أهداف الإنتاج تتعدد بتعدد أهداف الاستخدام كالبيع أو الاستخدام المنزلي، أو المقايضة به، وتتعدد طرائق التصريف والتداول أيضًا بحسب الحاجة:

### 5.1 البيع:

تعددت منافذ البيع وطرائقه التي يتم تصريف المنتج الزراعي بها، فيأتي الطناء (بيع الثمرة على النخل)، كأحد أبرز طرق تسويق الثمار لاسيما التمور منها، وهذه الطريقة يذهب إليها الملاك لعدة أسباب مثل: التخلص من عناء الحصاد وتنقية التمر وتخزينه والكلفة المترتبة على ذلك كله، إضافة إلى ذلك كان هناك من يسعى لتحقيق الربح عن طريق المتاجرة شراء التمر كمادة خام على الشجرة، ثم يبيعه بعد تنقيته وإعداده للتسويق جاهزا. إضافة إلى الطناء وجدت الأسواق في مختلف المدن العمانية، التي تجلب إليها المنتجات الزراعية، أو الحرفية القائمة على النشاط الزراعي على حد سواء، فعلى سبيل المثال: هناك سوق الأطعمة في مدينة صحار، الذي قال فيه الشاعر محمد بن زوزان<sup>(167)</sup>:

إذا ما حللتهم في صُحارَ فألموا      بمسجدٍ بشارٍ وجوزوا به قصدا

إلى سوق أصحاب الطعام فإنه يُقابلكم بابانٍ لم يوثقا شدًّا<sup>(168)</sup>

وفي هذه الأسواق استطاع التاجر العماني أن يقدم المنتج الزراعي للبيع بطرائق تسويقية متعددة توافق الأذواق الشائعة التي تناسب المتسوقين حينئذ؛ فالتمر مثلا يقدم للسوق في الأوعية الخوصية (فقير) منشورا، مغسولا يستطيع المشتري أن يراه حبة حبة<sup>(169)</sup>، أو يقدم في الجراب الخوصي مكنوزا (مضغوظا) لا يمكن تمييزه من أي نوع من التمر إلا بفتح الجراب حتى يرى التمر<sup>(170)</sup>.

وفي هذا الإطار أيضا لم تكن أوزان هذه الجرب واحدة، فهناك جرب تصنع في نزوى يحتوي كل منها على خمسين قفيزا من التمر، وأخرى في بلاد السر تحوي كل منها ثلاثين قفيزا فقط<sup>(171)</sup>. إضافة إلى ذلك يُعرض في السوق تمرا خالصا من نوع واحد من النخل، أو تمرا مخلوطا من عدة أصناف<sup>(172)</sup>، ولكل طريقة زبائنها ومريديها، وكذلك الحب الذي كان يعرض في قفير<sup>(173)</sup>، أو ظرف من الخوص، أو سلف من الجلد<sup>(174)</sup>، كذلك كان التجار وأصحاب الحاجة يُقدّمون إلى صاحب المنتج في بيته فيشترون من مخزن تجميع التمر كأن يكون تمرا منشورا (الصَبَّة) فيباع بالوزن، أو الكيل<sup>(175)</sup>، أو في أجرية منصّدة فوق بعضها، فيباع بالجراب<sup>(176)</sup>، وعلى ذلك يقاس المنتجات ذات المدى الطويل في الصلاحية مثل الحب.

تُسوّق المنتجات ذات فترة الصلاحية قصيرة المدى، مثل الفجل والبقل الأخضر، بين البيوت؛ فتحمل بعض النساء حزما من هذه المنتجات لتطوف بها بين البيوت لبيعها<sup>(177)</sup>، أما الصناعات اليدوية القائمة على الإنتاج الزراعي التي سبق ذكرها فإنها في الغالب تصنع وفقا للطلب وبحسب الاتفاق<sup>(178)</sup>.

## 5. 2 المقايضة:

من صور تصريف المنتجات الزراعية التي لها ذكر واسع جدا في كتب الفقه، والتي تنم عن استخدام طائفة كبيرة من أبناء المجتمع لها. ولم تقتصر معاملات البيوع في المحاصيل على بيعها وشرائها بالدرهم والعملات النقدية كما سبق ذكره، بل كانت هذه المحاصيل نفسها وسيلة مهمة لتبادل السلع والاحتياجات بين أفراد المجتمع، فكان يتم شراء بضاعة ما بمحصول معين، مثال ذلك مقايضة القطن بالحب<sup>(179)</sup>، ومقايضة اللحم بالحب<sup>(180)</sup>، كما كان يحدث أن يُطْنَى النخل بمقدار من الحب<sup>(181)</sup>، ولم تقتصر المقايضة بالمحاصيل الزراعية على المواد الغذائية فحسب، بل كانت تتم حتى في مقايضة المنتجات المصنعة، وتقديم الخدمات مثل: استئجار العمال للعمل في النخل، ومقايضة القطن الخام بالقطن الذي غزل<sup>(182)</sup>، بل يصل الأمر حتى شراء الرقيق بالحب<sup>(183)</sup>.

## 5. 3 السلف:

لأهمية التمر في معيشة الإنسان العماني في فترة الدراسة، كان لا يستغنى عنه في البيت؛ لذلك من لم يجد التمر، أو نفذ ما حصده من تمر قبل تمام الحول، ولم يستطع الشراء لجأ إلى الاقتراض من جاره أو من معارفه، أو ممن يجد عنده تمرا؛ وهذا ما أوجد نوعا من أنواع تداول التمور في المجتمع، وهو ما عرف بالسلف.

وتبين كثرة المسائل الفقهية الواردة في شأن سلف التمور أن هذا النوع من التداول كانت له حاجة لجأ إليها المجتمع. والسلف في حقيقته صورة من صور التكافل الاجتماعي بين أبناء المجتمع؛ إذ يسد بعضهم حاجة بعض من المنتجات الزراعية الاستهلاكية على أن يردها له بعد زمن محدد، لكنها في جانبها الآخر طريقة للتخلص من المنتجات الزائدة عن حاجة عامهم ذلك،

للحصول على منتج جديد مشابه له في العام القابل؛ ذلك لأن التمر القديم أقل قيمة في السوق من التمر الجديد<sup>(184)</sup>. ويكثر الحديث عن السلف في المصنفات الفقهية العمانية، لا سيما السلف في التمر والحب، بطريقة يقرب من كونه ظاهرة اجتماعية، ونظرا لتعدد أشكال عرض التمر للتسويق التي سبق ذكرها فقد أحدث السلف إشكالات كبيرة، ومن ذلك أن والي صحار مروان بن الحكم أشكلت عليه مسألة رجل عليه سلف جراب تمر كييل خمسة أجزرية، فأراد الآخر أن يرد له جرابا مكنوزا، فرفع الوالي المسألة إلى الإمام غسان بن عبد الله (١٩٢ - ٢٠٧ هـ / ٨٠٧ - ٨٢٢ م)، الذي أرشده إلى ما كان يحكم به الإمام الجلندي بن مسعود (132-134 هـ / 749-751 م)؛ وذلك بأن يكال من التمر المكنوز بقدر سداد السلف<sup>(185)</sup>.

كما أن هناك تنوع في أصناف التمور بين جيد وأقل جودة - كما سلف ذكره - فقد وجد تفاوت بين التمر بين نوعه في السلف ونوعه في تسديد السلف بين الجيد والأقل جودة؛ لذلك أوجد له الفقهاء ضوابط محددة له، تتمثل في شرط أنواع التمور بين السلف والقضاء مثل: "من سلف رجلاً بجراب تمر بلعق وقال في شرطه: فإن لم تجد بلعقاً فصرفان؛ فما أراه إلا منتقضاً، إلا أن يقول: بلعق وصرقان"<sup>(186)</sup>. وفي غالب هذا السلف نجد الميقات المحدد لأداء السلف في الحب إلى الصيف (وقت حصاد البر)، أما التمر في وقت سداد السلف إلى القيظ<sup>(187)</sup>، وفي ذلك حل مناسب لكل من المتسلف الذي يكون قادراً على السداد مما يحصده من زرع أو مشاركته في الحصاد بطريقة أو أخرى مما سبق ذكره، وكذلك المتسلف الذي يضمن تمرا أو حبا جديدا من حصاد ذلك العام.

عند النظر إلى المعاملات والتعاقدات التي تجري في النشاط الزراعي، نجد أن هذا النشاط قد استوعب كثيراً من أبناء المجتمع في العمل فيه بطريقة مباشرة، أو بطريقة غير مباشرة، إضافة إلى

أن كثيراً من هؤلاء العاملين في هذا القطاع، الذين يديرون الأعمال فيه، يكون إنتاجهم وما يحصلون عليه من محاصيل نظير ما يقدمونه، هدفه الاستهلاك؛ لأن التمر والحب مادتان أساسيتان في غذاء الإنسان العماني حينها، إذ يبلغ متوسط استهلاك الفرد الواحد من التمر حوالي ثلاثين مئاً، ومن الحب سبع مكايك ونصف<sup>(188)</sup>، إضافة إلى الاستفادة من الفائض في توفير احتياجاتهم الأخرى عن طريق المقايضة؛ وهو ما يعكس أهمية هذا النشاط الحيوي في دورة النشاط الاقتصادي في عمان في تلك الفترة.

## 6. مؤشرات أخرى تعكس أهمية النشاط الزراعي:

برز النشاط الزراعي كمحرك للقطاعات الاقتصادية الأخرى في عمان في فترة الدراسة؛ وذلك بناء على ما سبق استعراضه من دوره في تشغيل أبناء المجتمع، وضمان معيشتهم من العمل فيه، أو الاستفادة من منتجاته، أو خدمته بطريقة أو بأخرى؛ وهو أمر أكد أهمية النشاط الزراعي ومحوريته وقيادته للأشطة الاقتصادية الأخرى، إلا أن أهميته لا تقتصر على ذلك فقط.

## 6. 1 النشاط الزراعي حاضنة اقتصادية للأعمال اليدوية:

يوفر النشاط الزراعي في عمان خدمات مجانية للذين ليس لهم أراض زراعية أو نخل أو أسهم من مياه الفلج، أو غير ذلك مما له علاقة مباشرة بالزراعة، وهي خدمات متعددة، ومتنوعة الجوانب، يستفيد منها الناس في صناعاتهم، أو تحصيل شيء من حصاد التمر أو الحب أو القطن دون أن يكون لهم يد في زراعته بملك أو تعاقد أو غيره؛ ففي مجال الحصاد فإن تعارف أهل البلاد على إباحة لقاط التمر إلا في حدود ضيقة<sup>(189)</sup>، يفتح الباب أمام الذين لا يملكون نخلاً أن يعملوا على لقط التمور المتساقطة، ثم يعملون على تنظيفه وإعداده للبيع في أجرية، مع إعلام المشترين أنه لقاط<sup>(190)</sup>؛ فأتاحت هذه الإباحة إضافة مهمة في اقتصاد الأسرة إذ مكنت الطفل

والمرأة من إيجاد دخل لهم، كما أضافت منتجا جديدا إلى السوق يتميز بتنوع كبير في أنواع التمر في مكان واحد؛ فكان له مريدوه ومشتروه. أما حصاد الحب فإن الإباحة للاقطين تكون في الحقل بعد نقل المالك الحصاد منه، وكذلك في الجنور بعد أن تكتمل معالجة فصل الحب من سنبله ونقله إلى أماكن أخرى ليأتي اللاقطون لجمع ما تبقى<sup>(191)</sup>، وكذلك لقط أوراق السدر التي تستخدم في صناعة العسل، وكذلك لقط القرط<sup>(192)</sup>، وفي هذا توفير لاحتياجات استهلاكية عادة، أو بيعها كمنتج بعد إصلاحها.

يقدم النشاط الزراعي أيضا خدمات مجانية أخرى لأصحاب الحرف والصنائع، فمن ذلك الصناعات التي لا تستهلك كميات مياه كبيرة، مثل: وضع سعف النخيل (يسمى أيضا الزور) في الساقية الرئيسية للفلج التي تحوي مياه الفلج قبل تقسيمه إلى السواقي، إذا لم تكن تلك الكميات تمنع جريان الماء<sup>(193)</sup>؛ وذلك من أجل ترطيبه حتى يسهل صفه، وحتى لا ينكسر مع الشد بالحبال حين يدخل في صناعة الدعون، ومما يتعلق بالسعفيات أيضا إباحة غسل الجرب التي يوضع بها التمر، ومن الصناعات المباح فيها استخدام مياه الفلج أيضا صناعة النيل التي سبق الحديث عنها<sup>(194)</sup>. إن مثل هذه الخدمات للصناعات اليدوية فيها تسهيل للعمل، فهناك من يملك مياه الفلج لكن لا يتيسر له مواعيد حصصه المائية مع حاجته لها، وهناك من لا يملك مياهًا أصلا؛ لذلك تعد هذه الخدمة المجانية من منشطات الصناعات اليدوية التي تحتاج لها.

## 6. 2 الماء سلعة اقتصادية متداولة:

استغل بعض أبناء المجتمع أسهم ماء الفلج كسلعة اقتصادية يتاجرون بها، مستفيدين من أسهم المياه التي يملكها الفلج والمخصصة أصلا لهذا الغرض؛ ليستفيد الفلج من عائدها في صيانتها وديمومة استمراره، أو من فائض الماء الذي يملكونه عن حاجة مزروعاتهم؛ وذلك بعرض ماء الفلج للإيجار بطريقة دورية تعتمد مدتها على العادة المتبعة في الفلج، كما أن بعض الملاك يعرضون أسهم

مائهم الفائضة عن حاجتهم للإيجار فترة محددة قد تطول لتصل إلى سنتين<sup>(195)</sup>، وقد تقصر لتكون مرة خلال دورة الفلج التي تتباين من فلج لآخر بين سبع أيام وثلاثة عشر يوماً أو أقل أو أكثر<sup>(196)</sup>.

تتجاوز معاملة إيجار أسهم الماء هاتين المعاملتين، فهناك أشخاص آخرون يعتمدون على إعادة تسويق أسهم الماء؛ إذ يستأجرون أسهم الماء بالجملة ولمدد زمنية أطول قد تصل إلى سنة<sup>(197)</sup>، ثم يعودون لتأجيرها بالمفرق مجزئين أسهم الماء إلى وحدات أقل وكل منها بثمن يحددونه هم<sup>(198)</sup>. ومن هذه المعاملات في تداول الماء وطرائق عرضه وتسويقه يستفيد المتاجرون بها ربحاً وعائداً مادياً، ويستفيد منها أيضاً من ليس لديه أصلاً أسهم من ماء الأفلاج يسقي بها نخله، أو يريد زراعة البر، فيلجأ إلى استئجار المياه. وبهذه الطريقة تتوفر له الكمية التي يريد من الماء لتحصيل إنتاجه. ومن المعاملات التجارية الأخرى التي ارتبطت بالمياه وتداولها وكان لها عائدها على الذين اشتغلوا بها، تأجير (كراء) الإجمالة<sup>(199)</sup>؛ إذ يحتاج بعض الناس الذين استأجروا ماء من أشخاص آخرين إلى نقله من ساقية إلى أخرى بهدف إيصاله إلى منطقة الاحتياج التي يستهدفونها، واستغلالاً للوقت يلجؤون أحياناً إلى البحث عن سواقي أقصر مسافة إلى أموالهم، أو أن السواقي الأصلية مشغولة بماء أناس أولى منهم؛ كون مائهم أصلاً وليس مستقعداً، فيلجؤون إلى استئجار بعض السواقي المملوكة بالكامل لأشخاص آخرين، الذين يستفيدون من تأجيرها.

## 6. 3 المنتجات الزراعية العمانية المصدرة للخارج:

تعدّ عمان محطة تجارية نشطة في كثير من الفترات الزمنية التي شملتها الدراسة؛ إذ تثبت كتب الجغرافيين ما كانت عليه مواني عمان، مثل: صحار ومسقط، من نشاط تجاري على خطوط التجارة بين مواني الخليج من جهة ومواني الهند والسند والصين وشرق أفريقيا، وعمل

التجار العمانيون على نقل البضائع بين هذه الموانئ بطريقة أعقبت ثراء كبيرا في عمان<sup>(200)</sup>، إلا إننا لم نعر على إشارة صريحة تثبت تسويق المنتجات الزراعية العمانية في فترة الدراسة إلى خارجها عبر البحر أو عبر البر، غير أن ذلك لا يعني عدم تصدير هذه المنتجات؛ فهناك إشارات يمكن أن يفهم منها وجود تصدير إلى العراق وشرق أفريقيا، وبلاد فارس، ومن ذلك أن أشجار النارج انتقلت من عمان إلى بغداد في عهد الخليفة القاهر، فيذكر المسعودي أنه كان للخليفة القاهر بستان " .. قد غرس فيه النارج، وقد حمل إليه من البصرة وعمان مما حمل من أرض الهند"<sup>(201)</sup>، فالعمانيون قد نقلوا النارج إلى عمان وزرعوه كما تشير كتب الفقه إلى ذلك<sup>(202)</sup>، ثم نقلوه إلى العراق. وكذلك أنواع من التمور نقلت إلى كرمان في بلاد فارس، إذ يذكر المقدسي في تعداده لأشهر تمر كرمان "... مصين عمان ومَعْقِلِي البصرة، وأزاد الكوفة"<sup>(203)</sup>، وهي إشارة إلى وصول تمر عمان هناك إما تمرا أو فسائل أعيد غرسها، وبلا شك لا يذهب الظن أن يفسل أحدهم فسيلة نخل قبل أن يعرف جودة تمرها، أما في شرق أفريقيا فقد كان أهل تلك البلاد أهل عمان بقولهم: "... هنيئًا لكم يا أهل بلاد التمر"<sup>(204)</sup>، وهو دليل على حمل أهل عمان التمر إلى تلك البلاد، ولا يستبعد أن يكون التمر كذلك بضاعة يحملونها إلى الهند والصين، إضافة إلى ذلك فإن كثرة الحديث عن غلي البسر وتيسيله في كتب الفقه، لا يستبعد أيضا أن يكون من ضمن البضائع المصدرة وإن لم نجد له إشارة واضحة تدل على ذلك، أما البضائع القائمة على الزراعة فإن صادرات عمان من القماش قد بلغت حد الشهرة في الجزيرة العربية كما سبق ذكره من كلام ياقوت الحموي<sup>(205)</sup>.

### الخلاصة:

مما تقدم تبين أنه مع محدودية الرقعة الزراعية الصالحة للزراعة، إلا أن العمانيين استطاعوا استغلالها وزراعة ما يلزمهم من منتجات غذائية، تناسب مع الطبيعة المناخية للبلاد؛ فكانت النخلة سيدة المنتج الزراعي، التي استفاد منها المجتمع في طعامه واستخرج من ثمرها بعضا من المنتجات الأخرى الدبس والخل والنبيد. وما يؤكد ذلك ما أشير سابقاً من استجابة العماني لتحدي محدودية الرقعة الصالحة للزراعة؛ إذ استغل المناطق الفارغة بين أشجار النخيل لزراعة الفواكه والحمضيات، وكذلك زراعة البقوليات والخضراوات الموسمية.

وقد أدى ذلك إلى فاعلية النشاط الزراعي اقتصادياً؛ فكان محورياً في الإنتاج، وركنا أساسياً في تحقيق الأمن الغذائي للمجتمع. إضافة إلى ذلك أسهم بدور كبير في تشغيل أبناء المجتمع، وكان حاضنة مهمة لكثير من أنشطتهم اليدوية، وحرفهم وصناعاتهم؛ لما كان يقدمه لهم من استقرار معيشي.

في الوقت نفسه شكل جزءا مهما من هوية أهل عمان في الخارج؛ فقد عرفهم أهل شرق إفريقيا بأنهم أهل التمر، ويتبين من دراسة جوانب هذا النشاط الحيوي أيضا طبيعة الوحدة الأبرز التي كان يُعتمد عليها في الإنتاج الزراعي، فمع ما ذكر سلفاً من إسهام الدولة في الإنتاج الزراعي، إلا أن ذلك لا يوازي الحديث عن الإنتاج المرتبط بالتعاقدات الفردية أو الثنائية بين الملاك والعاملين الزراعيين (البيادير)، أو المستثمرين المتعاقدين لاستغلال الأرض، أو مقدمي الخدمات المتنوعة، سواء أكان ذلك الإنتاج من الحصاد والثمار، أم من الصناعات اليدوية والمهارات المطلوبة في النشاط الزراعي؛ لذلك يمكن القول بأن وحدة الإنتاج الأبرز في النشاط الزراعي وما يرتبط به من النشاطات التي تخدمه، كانت الأسرة بما يقدمه الرجل في الأنشطة

المختلفة، وما تقدمه المرأة في مجال الحرف اليدوية التي مارسستها، أو ما يتعلق بمعاونتها للرجل في أعمال الزراعة، دون إغفال للملاك الذين كان لهم دور في تحفيز التعاقدات حول الزراعة والأراضي الزراعية، ونشاط العاملين في الزراعة.

### الهوامش:

- (1) محمد، حمودة عبد العظيم، وعثمان علي إسماعيل. "تحليل اقتصادي للزراعة المصرية ودورها في تنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى." في ندوة: الزراعة ومستقبل الاقتصاد المصري، مركز صالح بن عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي - جامعة الأزهر، القاهرة: 2001، ص 1
- (2) ابن الفقيه، أحمد بن محمد بن إسحاق الهمداني، كتاب البلدان، تحقيق يوسف الهادي، ط1، عالم الكتب، بيروت: 1996، ص 87، إذ يذكر ابن الفقيه: أن "أجود تمر عمان: الفرض، والبلعق، والخبثوت".
- (3) قال السجستاني "أما البرني فهو خير التمر وأجوده وأصح"، ثم ذكر الحديث: "خير تمراتكم البرني يخرج الداء ولا داء فيه"، السجستاني، أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان، النخلة، ت حاتم الضامن، ط1، دار البشائر، بيروت: 2002، ص85
- (4) الكندي، محمد بن إبراهيم. بيان الشرع، تحقيق سالم بن حمد الحارثي، د ط، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عُمان: 1992، ج 45، ص 36-38
- (5) العوتي، سلمة بن مسلم. الضياء، ت. سليمان الراجلاني ودواود الراجلاني، ط1، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سلطنة عُمان: 2015، ج18، ص 232
- (6) البسر التمر قبل أن يرطب، ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، د.ط، دار صادر، بيروت: 1980، مادة بسر، ج4، ص 58
- (7) الكندي، بيان الشرع، ج 27، ص 246
- (8) التبسيل عادة موسمية اقتصادية واجتماعية، تقوم على طبخ بسر النخل غالبا صنف (المبسلي) منه، وذلك في فصل الصيف وتحديدًا أواخر يونيو وبداية يوليو، وتستمر أسبوعين. للمزيد، ينظر: الموسوعة العمانية، ط1، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عمان: 2013م، مج2، ص652-653

(9) المسطاح: هو المكان المعدّ لتجفيف التمر بعد جنيته، والبسر بعد طبخه. الخليلي، سعيد بن خلفان، تمهيد قواعد الإيمان، وتقييد شوارد ومسائل الأديان والأحكام، ت. حارث بن محمد البطاشي، مكتبة الشيخ محمد بن شامس البطاشي: مسقط: 2010، ج14، ص 348.

(10) الكندي، بيان الشرع، ج 27، ص 233

(11) الكندي، بيان الشرع، ج 27، ص 189

(6) مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، صحيح مسلم. ط1، دار إحياء الكتب الشعبية، بيروت: 1991، كتاب الأشربة، الحديث رقم (2052)، ص 1568

(13) الكندي، بيان الشرع، ج 26، ص 369

(14) الكندي، أحمد بن عبد الله. المصنف، ت. مصطفى باجو، ط1، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سلطنة عُمان: 2016، م21، ج37، ص 193

(15) الكندي، بيان الشرع، ج 26، ص 361

(16) السجستاني، النخلة، ص 61

(17) الكندي، بيان الشرع، ج 26، ص 369

(18) الكندي، المصنف، مج16، ج28، ص 266. وهو ما يؤكد أيضا ابن منظور بقوله: "الْدَيْسُ: عَسَلُ التمر وعُصارتُه"، للمزيد ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج6، ص75

(19) أبو الحواري، محمد بن الحواري، جامع أبي الحواري، ط1، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عُمان: 1985، ج2، ص44

(20) ومَرَسْتُ التَّمْرَ وغيره في الماء إذا أَنْقَعْتَهُ ومرثته بيدك. للمزيد ينظر ابن منظور، لسان العرب، ج6، ص 216

(21) أبو الحواري، الجامع، ج2، ص44

(22) ذكر البر وزراعته أكثر من أن يحصى في المصنفات العمانية، مثال: الكندي، بيان الشرع، ج40، ص 269.

(23) الكندي، المصنف، مج5، ج6، ص 648

- (24) الكندي، المصنف، مج 11، ج 17، ص 309
- (25) الكندي، بيان الشرع، ج 26، ص 391
- (26) العوتبي، الضياء، ج 20، ص 181.
- (27) العوتبي، الضياء، ج 20، ص 174. والفرصاد هو التوت.
- (28) العوتبي، الضياء، ج 9، ص 87
- (29) الكندي، بيان الشرع، ج 45، ص 14
- (30) سبقت الإشارة إلى طبيعة فلاحية الرمان وتعاقباته في الفصل الأول من هذه الدراسة.
- (31) النَّجْمُ من النباتِ: كلُّ ما نبتَ على وجه الأرض وَنَجَّمَ على غيرِ ساقٍ وتسطَّح فلم يَنْهَضْ، للمزيد ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج 12، ص 568
- (32) العوتبي، الضياء، ج 20، ص 181، وج 21، ص 269
- (33) العوتبي، الضياء، ج 20، ص 181. وهو من الحمضيات المعروفة، ويعرف في عمان اليوم بـ(الترنج، والشخاخ، والشاموم)، للمزيد ينظر الموسوعة العمانية، ج 1، ص 65، وج 6، ص 1980
- (34) الكندي، المصنف، مج 12، ج 21، ص 451
- (35) العوتبي، الضياء، ج 20، ص 181
- (36) العوتبي، الضياء، ج 21، ص 290
- (37) الكندي، بيان الشرع، ج 45، ص 14
- (38) العوتبي، الضياء، ج 21، ص 290
- (39) أبو الحوار، الجامع، ج 2، ص 104
- (40) الكندي، المصنف، مج 12، ج 19، ص 142
- (41) العوتبي، الضياء، ج 9، ص 97
- (42) الكدومي، أبو سعيد محمد بن سعيد. الجامع المفيد من أحكام أبي سعيد، د ط، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان: 1986م، ج 3، ص 284

- (43) العوتي، الضياء، ج9، ص98، واللوبياء هي الفاصوليا، زهي نوعان في عمان الفاصوليا، ولوبياء العلف، للمزيد عنها ينظر الموسوعة العُمانية، مج8، ص2697، و3077
- (44) العوتي، الضياء، ج9، ص98، والجرجر هو الفول، للمزيد ينظر ابن منظور، لسان العرب، ج4، ص132
- (45) العوتي، الضياء، ج9، ص98، لم يستطع الباحثون الوصول إلى معنى هذه الشجرة أو مسماها اليوم، وتم وضعها مع البقل؛ لأنها جاءت في المصادر في أكثر من موضع مع البقوليات.
- (46) العوتي، الضياء، ج9، ص98، والمنج نبات معروف ويسمى في عمان (المنج والماش). للمزيد، ينظر: الموسوعة العُمانية، مج9، ص3484
- (47) العوتي، الضياء، ج9، ص98
- (48) العوتي، الضياء، ج9، ص98
- (49) الكندي، المصنف، مج12، ج21، ص472
- (50) الكندي، المصنف، مج16، ج28، ص266
- (51) العوتي، الضياء، ج20، ص174
- (52) الكندي، المصنف، مج11، ج17، ص309. لم يستطع الباحثون أن يتعرفوا إلى هذا النوع من النبات، وإنما جعل في هذا الموضوع؛ لأنه جاء في المصادر ضمن النباتات مع التين والجوز.
- (53) الكندي، المصنف، مج12، ج19، ص100، والزَّام نبات معروف في عمان، وهو من الأشجار الكبيرة المعمرة التي قد يصل عمرها إلى 100 عام. للمزيد ينظر الموسوعة العُمانية، مج7، ص2585
- (54) العوتي، الضياء، ج9، ص391
- (55) الدينوري، أبي حنيفة أحمد بن داود. كتاب النبات، تحقيق برنهارد لفين، د.ط، دار فرانز شتاير، فيسبادن: 1974م، ج3 والنصف الأول من ج5، ص214
- (56) هي الذرة الرفيعة الحمراء، وتعرف حاليا في عمان بـ(الغشم)، للمزيد ينظر: اللواتي، باقر بن شعبان، وآخرون. دراسة تشخيصية لمختلف قنوات التسويق الزراعي في عُمان، دراسة غير منشورة مقدمة لوزارة الزراعة والثروة السمكية، سلطنة عمان: 2016، ص3

- (57) ابن الحواري، الفضل. جامع الفضل بن الحواري، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عمان: 1985 ج3، ص 127
- (58) العوتي، الضياء، ج9، ص 107
- (59) العوتي، الضياء، ج20، ص 384، والقت: الفصفاة، وهي الرطبة من علف الدواب، ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص 71
- (60) العوتي، الضياء، ج20، ص 384
- (61) العوتي، الضياء، ج9، ص 107، والخرث ما فسد من التمور.
- (62) الكندي، المصنف، مج14، ج25، ص 307-309
- (63) العوتي، الضياء، ج20، ص 384
- (64) الكندي، بيان الشرع، ج40، ص 296
- (65) الكندي، بيان الشرع، ج45، ص 10
- (66) الكندي، بيان الشرع، ج45، ص 10
- (67) الكندي، المصنف، مج13، ج23، ص 329
- (68) الدينوري، كتاب النبات، ص 216
- (69) العوتي، الضياء، ج9، ص 98. الشوران: العصفرة، تستعمله النساء للزينة. الخليلي، تمهيد قواعد الإيمان، ج14، ص 354
- (70) العوتي، الضياء، ج20، ص 413
- (71) الكندي، المصنف، مج11، ج17، ص 309.
- (72) العوتي، الضياء، ج9، ص 426
- (73) الكندي، المصنف، مج11، ج18، ص 460
- (74) العسق: عراجين النخيل. ابن منظور، لسان العرب، ج10، ص 251
- (75) يطلق في عمان اسم (العسو) على العذوق الجافة بشماريحتها وتجمع على (عسيي).
- (76) الكندي، المصنف، مج12، ج21، ص 471

- (77) العوتي، الضياء، ج20، ص 382
- (78) أبو الحواري، الجامع، ج3، ص5، والزاجرة هي إحدى الطرق التي يستخرج بها العمانيون المياه من الآبار، وتعتمد على زوجين من الثيران يجران حبل متصل بترس خشبي (يسمى المنجور) مثبت عموديا على ركيزة بأربع قوائم ويتدلى من الحبل دلو في البئر ويرتفع عند امتلائه بالماء بواسطة الجر بالزاجرة ليصب الماء في الحوض، أنظر: ولكنسون، جي. نشأة الأفلاج في عُمان، حصاد ندوة الدراسات العُمانية، وزارة التراث القومي والثقافي، سلطنة عُمان: 1980، ص41
- (79) الكندي، المصنف، مج12، ج19، ص119، الهيس: أداة الفدان بلغة عُمان، ابن منظور، لسان العرب، ج6، ص253
- (80) الخليلي، تمهيد قواعد الإيمان، ج14، ص343
- (81) العوتي، الضياء، ج20، ص439
- (82) أبو الحواري، الجامع، ج2، ص13
- (83) الكندي، المصنف، مج12، ج21، ص613
- (84) الدمشقي، أبو الفضل جعفر بن علي. كتاب الإشارة إلى محاسن التجارة ومعرفة جيد الأعراض وردبها وغشوش المدلسين فيها، د.ط، مطبعة المؤيد، 1318هـ، ص38
- (85) الكدمي، الجامع المفيد من أحكام أبي سعيد، ج3، ص293
- (86) ابن الحواري، الجامع، ج3، ص187
- (87) الكندي، المصنف، مج12، ج21، ص600، هو الذي يقوم بفصل فسائل النخيل عن النخلة الأم
- (88) إبراهيم، عبدالباسط. نخلة التمر الزراعة، الخدمة، الرعاية الفنية، والتصنيع، د.ط، مركز عيسى الثقافي، البحرين: 2014، ص177
- (89) أبو الحواري، الجامع، ج2، ص196
- (90) الخليلي، تمهيد قواعد الإيمان، ج14، ص387
- (91) ابن الحواري، الجامع، ج3، ص111
- (92) ابن الحواري، الجامع، ج3، ص185

- (93) الكندي، المصنف، مج 11، ج 18، ص 445
- (94) العوتي، الضياء، ج 20، ص 490
- (95) ابن الحواري، الجامع، ج 3، ص 62
- (96) الكندي، المصنف، مج 11، ج 17، ص 208
- (97) العوتي، الضياء، ج 20، ص 482
- (98) أبو الحواري، الجامع، ج 4، ص 125
- (99) السالمي، عبدالله بن حميد. تحفة الأعيان بسيرة أهل عُمان، د ط، مكتبة الاستقامة، مسقط: د.ت، ج 1، ص 278
- (100) الكندي، المصنف، مج 11، ج 17، ص 345
- (101) الكندي، المصنف، مج 11، ج 17، ص 345
- (102) الكندي، المصنف، مج 11، ج 17، ص 350
- (103) الكندي، المصنف، مج 11، ج 17، ص 349
- (104) التَّوَجُّج: شيء يُعمل من خوص نحو الجواليقي يحمل فيه التراب، ابن منظور، لسان العرب، ج 2، ص 223
- (105) الكندي، المصنف، مج 11، ج 17، ص 343
- (106) الكندي، المصنف، مج 11، ج 17، ص 349، خصص الكندي في كتابه المصنف الباب 64 من الجزء 17 عن (التقدمة للسماد للبيع).
- (107) ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الزهري، الطبقات الكبير، تحقيق علي محمد عمر، ط 1، مكتبة الخانجي، القاهرة: 2001، ج 2، ص 157
- (108) ابن منظور، لسان العرب، ج 4، ص 445
- (109) فروة بن مسيك المرادي المذحجي، كان ذو شرف وسؤدد في قومه، وفد على النبي -صلى الله عليه وسلم- سنة عشر للهجرة، استعمله النبي على مراد ومذحج وزبيد، للمزيد ينظر: ابن سعد، الطبقات، ج 8، ص 84
- (110) ابن سعد، الطبقات، ج 8، ص 84
- (111) ابن سعد، الطبقات، ج 1، ص 215

- (112) الحموي، شهاب الدين أبي عبدالله ياقوت بن عبدالله. معجم البلدان، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت: 1997م، 4م، ج8، ص 384
- (113) الكندي، بيان الشرع، ج45، ص 21، ولم يتوصل الباحثون لأصل الثياب (الغميصة، والحربين)
- (114) ابن الخواريزمي، الجامع، ج2، ص116، العوتبي، الضياء، ج20، ص382، و395.
- (115) العوتبي، الضياء، ج20، ص82
- (116) ابن منظور، لسان العرب، ج13، ص236، ويسمى أيضا القرطم، ابن منظور، لسان العرب، ج12، ص 476
- (117) الكندي، بيان الشرع، ج53، ص 13
- (118) والقفيزي: الزبيل، بمانية الزبيل، ابن منظور، لسان العرب، ج5، ص 111، ويصنع بأحجام مختلفة.
- (119) الكندي، بيان الشرع، ج45، ص31
- (120) الكندي، المصنف، مج12، ج20، ص 402
- (121) أبو الخواريزمي، الجامع، ج2، ص220
- (122) أبو الخواريزمي، الجامع، ج2، ص
- (123) الْقَفْعَةُ هَنَةٌ تُتَّخَذُ مِنْ خَوْصِ تَشْبَهِ الزَّبِيلِ لَيْسَ بِالْكَبِيرِ، لَا عُرَى لَهَا، يُجْنَى فِيهَا الثَّمَرُ. ابن منظور، لسان العرب، ج8، ص 289-290
- (124) الكندي، المصنف، مج14، ج26، ص 693
- (125) الكندي، بيان الشرع، ج26، ص 312
- (126) الكندي، بيان الشرع، ج26، ص 312
- (127) العوتبي، الضياء، ج20، ص 482.
- (128) أبو الخواريزمي، الجامع، ج3، ص65-66
- (129) الكندي، المصنف، مج12، ج19، ص 19
- (130) الكندي، المصنف، مج11، ج18، ص 375

- (131) العوتي، الضياء، ج20، ص 118
- (132) الخليلي، تمهيد قواعد الإيمان، ج14، ص 350
- (133) الكندي، المصنف، مج14، ج26، ص 649
- (134) العوتي، الضياء، ج18، ص 256
- (135) أبو الحواري، الجامع، ج2، ص 247
- (136) الكندي، المصنف، مج2، ج2، ص 270
- (137) الحَنْزُرَةُ: الفأس الغليظة، ابن منظور، لسان العرب، ج4، ص 260
- (138) العوتي، الضياء، ج20، ص 351
- (139) العوتي، الضياء، ج20، ص 456
- (140) ابن منظور، لسان العرب، ج6، ص 253
- (141) ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص 401
- (142) ابن الحواري، الجامع، ج3، ص 127
- (143) الكندي، المصنف، مج11، ج17، ص 331
- (144) العوتي، الضياء، ج9، ص 219، ومن العرف السائد بعمان، أن أفضل عذق مما تحمله الخلة يكون للبيدار
- (145) العوتي، الضياء، ج9، ص 233
- (146) ابن الحواري، الجامع، ج3، ص 186
- (147) العوتي، الضياء، ج20، ص 440
- (148) ابن الحواري، الجامع، ج3، ص 96-97
- (149) العوتي، الضياء، ج20، ص 396
- (150) الكندي، بيان الشرع، ج40، ص 260
- (151) العوتي، الضياء، ج20، ص 381
- (152) العوتي، الضياء، ج20، ص 410
- (153) ابن الحواري، الجامع، ج3، ص 87

- (154) الكندي، بيان الشرع، ج 40، ص 340
- (155) أبو الحواري، الجامع، ج2، ص 221
- (156) أبو الحواري، الجامع، ج2، ص 222
- (157) أبو الحواري، الجامع، ج2، ص 219
- (158) الرحي، خالد بن محمد. الأهمية الحضارية للوثائق المضمنة في الموسوعات الشرعية العمانية.. جواب الشيخ أبي الحواري إلى أهل المضيبي أتمودجا.. دراسة حضارية وضبط نص، ورقة علمية مقدمة لمؤتمر الموسوعات الشرعية العمانية وأفاقها التربوية والحضارية، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس، مارس 2022م، وقد أوضح هذا البحث كثيرا من صيغ التعاقدات.
- (159) ابن الحواري، الجامع، ج3، ص 100
- (160) ينظر الفصل الثالث من هذه الدراسة
- (161) العوتي، الضياء، ج9، ص 389-390
- (162) ابن الحواري، الجامع، ج3، ص 67
- (163) سبقت الإشارة إلى ذلك.
- (164) العوتي، الضياء، ج20، ص 490
- (165) الكدومي، الجامع المفيد من أحكام أبي سعيد، ج3، ص 270-271
- (166) العوتي، الضياء، ج20، ص 482
- (167) محمد بن زوزان الصحاري العماني الشاعر، هكذا عرفه ياقوت الحموي، وقد انفرد بذكره، وذكر أنه نُكِب فخرج إلى بغداد، وأورد له قصيدة يتشوق فيها إلى بلاده، للمزيد ينظر الحموي، معجم البلدان، م3، ج5، ص179
- (168) الحموي، معجم البلدان، م3، ج5، ص 179
- (169) العوتي، الضياء، ج21، ص 271
- (170) الكندي، المصنف، مج14، ج25، ص 314
- (171) الكندي، المصنف، مج14، ج25، ص 369

- (172) العوتي، الضياء، ج21، ص 37
- (173) العوتي، الضياء، ج21، ص 302
- (174) الكندي، المصنف، مج14، ج24، ص 42
- (175) الكندي، المصنف، مج14، ج24، ص 77
- (176) العوتي، الضياء، ج21، ص 304
- (177) الكندي، الجامع المفيد من أحكام أبي سعيد، ج3، ص 308
- (178) الكندي، المصنف، مج12، ج21، ص 632، والرحبي، الأهمية الحضارية للوثائق المضمنة في الموسوعات الشرعية العمانية
- (179) الكندي، المصنف، مج14، ج25، ص 121
- (180) العوتي، الضياء، ج21، ص 319
- (181) أبو الحواري، الجامع، ج2، ص 105
- (182) أبو الحواري، الجامع، ج2، ص 204
- (183) أبو الحواري، الجامع، ج2، ص 105
- (184) الكندي، المصنف، مج14، ج24، ص 121
- (185) الكندي، بيان الشرع، ج45، ص 14
- (186) العوتي، الضياء، ج21، ص 78
- (187) العوتي، الضياء، ج21، ص 77
- (188) ابن الحواري، الجامع، ج1، ص 35-36.
- (189) تعارف الناس على منع لقاط النخيل المحاطة بسور، كما يمنع اللقاط الناتج عن ربح شديدة، للمزيد ينظر، الكندي، المصنف، مج11، ج18، ص 448-449
- (190) الكندي، المصنف، مج14، ج24، ص 114
- (191) الكندي، المصنف، مج11، ج18، ص 463
- (192) الكندي، المصنف، مج11، ج18، ص 460

- (193) ابن الحواري، الجامع، ج3، ص 41
- (194) العوتبي، الضياء، ج20، ص 357
- (195) ابو الحواري، الجامع، ج2، ص172
- (196) العوتبي، الضياء، ج20، ص 361
- (197) ابو الحواري، الجامع، ج2، ص172
- (198) ابن الحواري، الجامع، ج3، ص 55
- (199) الكندي، المصنف، مج11، ج17، ص110-111
- (200) البادي، حميد بن سعيد. دور عمان في منطقة المحيط الهندي وشرق إفريقيا من القرن الثاني الهجري إلى القرن السادس الهجري/ الثامن إلى القرن الثاني عشر للميلاد، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تونس، قسم التاريخ: 2007/2006
- (201) المسعودي، أبي الحسن بن علي. مروج الذهب ومعادن الجوهر، راجعه. كمال حسن مرعي، ط1، المكتبة العصرية، بيروت: 2005، ج4، 267
- (202) الكندي، المصنف، مج12، ج21، ص 451
- (203) المقدسي، شمس الدين أبي عبدالله. أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ط3، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991، ص470
- (204) الإدريسي، محمد بن محمد بن عبدالله. نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، د.ط، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة: 2002م، م1، ص61
- (205) الحموي، معجم البلدان، م4، ج8، ص 384

القائمة البيبوغرافية:

أ. المصادر:

- الإدريسي، محمد بن محمد بن عبد الله. نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، د.ط، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة: 2002م.
- أبو الحواري، محمد بن الحواري، جامع أبي الحواري، ط1، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عُمان: 1985.
- الدمشقي، أبو الفضل جعفر بن علي. كتاب الإشارة إلى محاسن التجارة ومعرفة جيد الأعراض وردبها وغشوش المدلسين فيها، د.ط، مطبعة المؤيد، 1318هـ.
- الدينوري، أبي حنيفة أحمد بن داود. كتاب النبات، تحقيق برنهارد لفين، د.ط، دار فرانز شتاير، فيسبادن: 1974م.
- السجستاني، أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان، النخلة، ت حاتم الضامن، ط1، دار البشائر، بيروت: 2002.
- ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الزهري، الطبقات الكبير، تحقيق علي محمد عمر، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة: 2001.
- العوتي، سلمة بن مسلم. الضياء، ت. سليمان الراجلاني ودواوود الراجلاني، ط1، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سلطنة عُمان: 2015.
- ابن الفقيه، أحمد بن محمد بن إسحاق الهمداني، كتاب البلدان، تحقيق يوسف الهادي، ط1، عالم الكتب، بيروت: 1996.
- الكدومي، أبو سعيد محمد بن سعيد. الجامع المفيد من أحكام أبي سعيد، د ط، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان: 1986م.
- الكندي، محمد بن إبراهيم. بيان الشرع، تحقيق سالم بن حمد الحارثي، د ط، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عُمان: 1992
- الكندي، أحمد بن عبد الله. المصنف، ت. مصطفى باجو، ط1، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سلطنة عُمان: 2016.
- المسعودي، أبي الحسن بن علي. مروج الذهب ومعادن الجوهر، راجعه. كمال حسن مرعي، ط1، المكتبة العصرية، بيروت: 2005.

- مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، صحيح مسلم. ط1، دار إحياء الكتب الشعبية، بيروت: 1991.
- المقدسي، شمس الدين أبي عبدالله. أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ط3، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991.
- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، د.ط، دار صادر، بيروت: 1980.

#### ب. المراجع والبحوث:

- إبراهيم، عبدالباسط. نخلة التمر الزراعة، الخدمة، الرعاية الفنية، والتصنيع، د.ط، مركز عيسى الثقافي، البحرين: 2014.
- البادي، حميد بن سعيد. دور عمان في منطقة المحيط الهندي وشرق إفريقيا من القرن الثاني الهجري إلى القرن السادس الهجري/ الثامن إلى القرن الثاني عشر للميلاد، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تونس، قسم التاريخ: 2007/2006.
- الرحي، خالد بن محمد. الأهمية الحضارية للوثائق المضمنة في الموسوعات الشرعية العمانية.. جواب الشيخ أبي الحواري إلى أهل المضبي أمودجا.. دراسة حضارية وضبط نص، ورقة علمية مقدمة لمؤتمر الموسوعات الشرعية العمانية وآفاقها التربوية والحضارية، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس، مارس 2022م.
- الموسوعة العمانية، ط1، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عمان: 2013م.
- البطاشي، حارث بن محمد البطاشي، مكتبة الشيخ محمد بن شامس البطاشي: مسقط: 2010.
- اللواتي، باقر بن شعبان، وآخرون. دراسة تشخيصية لمختلف قنوات التسويق الزراعي في عُمان، دراسة غير منشورة مقدمة لوزارة الزراعة والثروة السمكية، سلطنة عمان: 2016.
- محمد، حمودة عبد العظيم، وعثمان علي إسماعيل. "تحليل اقتصادي للزراعة المصرية ودورها في تنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى." في ندوة: الزراعة ومستقبل الاقتصاد المصري، مركز صالح بن عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر، القاهرة: 2001.

ر.ت.م.د: 2437-0797

ر.ت.م.د: 2600-6782

الإيداع القانوني: 6799-2015



المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية.

المجلد 09 العدد 01 - جويلية 2023

ص 88-132

النشاط الزراعي في عمان خلال الحقبة (3-6 هـ / 9-12 م)

- ولكنسون، جي. نشأة الأفلاج في عُمان، حصاد ندوة الدراسات العُمانية، وزارة التراث  
القومي والثقافي، سلطنة عُمان: ١٩٨٠، ص 41